مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة وعلاقته بالمساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي
اسم الكاتب: هياء علي المزيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9339
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 16:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية



المجلد 21، العدد 1
رمضان 1445هـ / مارس 2024م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

مارس 2024م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 21 العدد 1
https//:doi.org/10.36394/jhss/21/1/7

مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة وعلاقته بالمساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي

هياء علي المزيد[1]

تاريخ الاستلام: 21-08-2022 **تاريخ القبول: 08-02-2023**

ملخص البحث:

تهدف الدراسة للتعرف إلى مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة وعلاقته بالمساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي. وهي من الدراسات الوصفية التحليلية، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي، وبلغت عينة الدراسة (381) امرأة عاملة ومتزوجة من المجتمع السعودي أغلبهن من خريجات البكالوريوس، وتبين أن واقع مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة بلغ (75 %) من عينة الدراسة لشراء المستلزمات المنزلية، بمتوسط حسابي بلغ (4.12) وسبب اتجاههم نحو الإنفاق شعورهم بالمسؤولية بمتوسط حسابي بلغ (4.17)، وكان أعلى أثر للأنفاق تحسين جودة الحياة الأسرية بمتوسط حسابي(3.85) وفي تحقق المساواة بين الجنسين تبين التزام جهة العمل بمنح المرأة العاملة إجازات الوضع والأمومة بمتوسط حسابي بلغ (4.17)، وبحساب معامل ارتباط بيرسون تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) ما بين الأثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة والمساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي. واوصت الدراسة بأهمية اقامت دورات تثقيفية للزوجين لاختلاف طبيعة الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة بسبب مشاركة المرأة في الإنفاق كما تقترح الدراسة على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تفعيل الدور الرقابي على الأجور بين الرجل والمرأة في الوظائف المتناظرة، لرفع مؤشر المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي.

الكلمات الدالة: مشاركة، المرأة العاملة، الإنفاق، المساواة بين الجنسين.

(1) كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن (الرياض – المملكة العربية السعودية)

haalmazyad@pnu.edu.sa

مقدمة الدراسة:

كونت الدولة الإسلامية أنموذجاً رائعاً عن مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والعلمية، بفضل ما منحتها إياه من حقوق ومميزات ضمنت لها مشاركتها الفاعلة في المجالات كافة، برزت شخصية المرأة المسلمة وكانت المرأة حاضرة بين يدي الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، لتسأل وتتفقه في أمور الدين والدنيا وما لها من حقوق وما عليها من واجبات وارتبطت أدوار المرأة بعدة صور ابتداء من دورها في طلب العلم ومن ثم الدعوة في سبيل الله لتكون فقيهةً ومربيةً، وكان للنساء تأثير بارز في الشأن العام للدولة والحياة العامة (الشنقيطي، 2021: صفحة 109). لأن المرأة في العصر الإسلامي حصلت على الحقوق الدينية والمدنية والاقتصادية كاملة، ومُنحت حق اتخاذ القرار في الزواج والطلاق ومكنها من تزويج نفسها إذا كانت ثيّبًا، فكل هذا يؤكد أن الدين الإسلامي جاء متمماً للحقوق ومنيراً للعقول؛ لأنه منح المرأة إرادة مستقلة وذمة مالية منفصلة ومكنها فيها من التصرف بمالها كما تشاء وجعلها في ذمة زوجها أو وليها ليكون واجب نفقتها عليه، وفي حال رغبتها بالمشاركة في الإنفاق يكون هذا قرارها المستقل دون ضغط أو ترهيب (الخزعلي، 2012).

وفي العصر الحديث صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة 10 ديسمبر 1948م حسب نص المادة (02/02) "أن لكل شخص الحق في تقلد الوظائف العامة تبع الشروط القانونية في بلدة" (حقوق الانسان، 2022). وفي اتفاقية مؤتمر العمل الدولي رقم (111) الموقعة في 4/7/ 1958م، أكد إعلان فيلاديلفيا أن لجميع البشر أياً كان عرقهم أو معتقداتهم أو جنسهم الحق في العمل من أجل رفاهيتهم المادية في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص وأن التمييز يمثل انتهاكاً للحقوق" (جامعة مينسوتا، 1993). وأكد منهج عمل المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين - تشرين الأول 1995 على مبدأ الحقوق الإنسانية للمرأة وللطفلة على أهمية تحقق هدف المساواة بين الجنسين، الذي يتم بالعمل الجماعي والتعاون مع الرجل (وكيبيديا، 2018) (UN Documents، 2018).

وفي نيويورك بمقر الأمم المتحدة عُقد مؤتمر قمة الألفية وعزم رؤساء الدول والحكومات على تحقيق أهداف الألفية حيث كان الهدف الثالث منها تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذي حُدد له الإطار الزمني من عام 2005 حتى عام 2015 (بوقدوم و دبيش، 2020، صفحة 308) (الأمم المتحدة، 2002) حيث توافق الهدف الثالث من الألفية مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات (الأمم المتحدة، 2014) وذكرت (غيتا سين)، أن هناك فرقًا في تضمين كلمة (الفتيات) وكلمة (كل) لأنها تعني التصدي لكافة التحديات التي تتعرض لها كل الفتيات المهمشات. وتناولت المساواة بين الجنسين عدة أبعاد في المعايير الدولية شملت (انهاء التمييز والعنف والممارسات الضارة مع المرأة وأن يعترف المجتمع بالأعمال غير المدفوعة الأجر وحقوق المشاركة في عملية صنع القرار والوظائف القيادية وأتحصل على الخدمات الصحية والحقوق الإنجابية وأن تتحقق العدالة بالتعليم والعمل). ويبقى التحدي حول مدى فاعلية المؤشرات وقابليتها للرصد (سين، 2015).

وعبر التاريخ عانت دول العالم من قسوة الظروف المعيشية المتزامنة مع الثورة الصناعية التي كانت تعيشها في أوربا وأمريكا في أعقاب الحرب العالمية الأولى والثانية وفي الكثير من البلدان العربية ثم ظهرت حركات التحرر لبلدان العالم الثالث مما دفع بتلك الدول لحث المرأة للخروج للعمل خارج المنزل (الصبان، 2005، صفحة 103). ولكن استمر التمييز على أساس الجنس بسبب نظرة الضعف للمرأة مما أدى لخفض نظام الأجور للوظائف بعد تأنيثها كما حدث في الاتحاد السوفييتي في منتصف الثمانينيات عندما أصبح أكثر طبيبات الأطفال من النساء، ولكن لم يمنحن نفس الأجور التي كان يحصل عليها الرجل عند شغل الوظيفة ذاتها (التجاني، 2013، صفحة 86).

واليوم أصبح تمكين المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأحدها المساواة بين الجنسين جزءًا لا يتجزأ من السعي لتفعيل حصول الأشخاص على حقوقهم واستثمار امكاناتهم (مكتب الأمم المتحدة في فيينا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2018، صفحة 5). وحثت الدول حديثاً في مسيرتها التنموية على تمكين المرأة؛ لأنه يحفز الإنتاجية ويزيد العائد الاقتصادي؛ إذ أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة لدراسة وضع المرأة، والعمل على السياسات التي تحقق المساواة بين الجنسين للنهوض بالمرأة (الأمم المتحدة، 2021). كما أكدت النظرية الاقتصادية على وجود علاقة سببية تربط تمكين المرأة وتنمية قدراتها للمشاركة في سوق العمل وبين تنمية رأس المال الاجتماعي (Swain & Waiientin, 2008)، وتعددت البراهين على أن رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل يزيد المكاسب الاقتصادية الكلية، (Beaman, Chattopadhyay, & Duflo, 2009)، كما أن العائد الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي سيصل في 2025 إلى مقدار 12 مليار دولار وهو يوازي الناتج الإجمالي المحلي لاقتصادات اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة مجتمعين (منظمة العمل الدولية ، 2017، صفحة 1)

وأهداف التنمية المستدامة تتجاوز الدخل والنمو وتشمل توسيع خيارات الأفراد لشغل الوظائف التي يأملون ممارستها (الشرفات، بدون سنة ، صفحة 231) وقلصت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2016 أكثر من 60 % في تقرير الفجوة الاجمالية بين الرجل والمرأة وفق الجنس (منظمة العمل الدولية، 2017، صفحة 5) حيث ذكر التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2020 والذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي عن مؤشر الفجوة بين الجنسين الذي قاس المشاركة الاقتصادية والفرص، التحصيل العلمي، الصحة والبقاء، التمكين السياسي ترتيبات الدول كما في الجدول:

اسم الدولة	الإمارات العربية المتحدة	تونس	مصر	الأردن	لبنان	الجزائر	البحرين	قطر	الكويت	المغرب	عُمان	موريتانيا	المملكة العربية السعودية	سوريا	العراق	اليمن
الترتيب عالمياً	72	126	129	131	132	136	137	142	143	144	145	146	147	152	154	155

(World Economic Forum، 2021)

وهذا الجدول يوضح الخطوات الحثيثة التي تبذلها الدول الخليجية للتأكيد على حرصها لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل. وكان للمرأة السعودية حظاً وفيراً منها، فمنذ تأسيس الدولة السعودية وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - وجهت القرارات الملكية والأوامر السامية بتمكين المرأة، في المنظومة الوطنية بالقطاع الحكومي والخاص (مجلس شؤون الأسرة، 2020)، كما ورد ضمن المادة (26) من النظام "تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية" وصدر القرار الوزاري 2370/1 وتاريخ 1431/9/18هـ الموافق 2010/08/28م والذي أكد منع التمييز في الأجور بين العمال والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية وتم تعديل نظام العمل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ 134) وتاريخ 27/11/1440 لضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وشروط الخدمة حيث تم التأكيد في المادة الثالثة أن العمل حق للمواطنين ولا يجوز التمييز على أساس الجنس(حقوق الانسان، 2022)

وقامت الإمارات العربية المتحدة بإطلاق "مؤشر التوازن بين الجنسين في الجهات الحكومية" تأكيداً على قيمته وأثره في تعزيز بيئة العمل ما من شأنه أن يمنح المرأة الفرص المتكافئة مع الرجل في مجال العمل الحكومي (الإمارات العربية المتحدة مجلس الوزراء، 2022). وتناولت مجموعة من الدراسات السابقة متغيرات الدراسة في مشاركة المرأة بالإنفاق والمساواة بين الجنسين، حيث ذكرت دراسة أحمد ،2009 من مصر عن المساهمة المالية للزوجة وأثره على دورها داخل الأسرة، وشملت العينة (205) ربة أسرة وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباطية بين المساهمة المالية للزوجة وأدوارها داخل الأسرة، وأوصت الدراسة بإجراء حملات توعية بواسطة وسائل الإعلام المختلفة تستهدف ربات الأسر العاملات بأهمية دورهن الاقتصادي وأثره على دورها في الأسرة (أحمد، 2009). ودراسة السلمي، 2011 من السعودية عن الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة السعودية وعلاقته بالتوافق الزواجي حيث عرضت الدراسة علاقة مشاركة المرأة في الإنفاق ودورها في المشاركة الاقتصادية بالنفقة على الأسرة، مع ربات الأسر غير المنفقات وعلاقة هذه المشاركات الاقتصادية بالتوافق الزواجي وأظهرت نتائجها وجود علاقة ارتباطية موجبة بين أبعاد الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة وبعض محاور التوافق الزواجي. وأوصت الدراسة بأهمية تقديم دورات تدريبية لربات الأسر العاملات لتوضيح تأثير أدوارهن الاقتصادية في تحقيق التوافق الزواجي والسعادة الزوجية (السليمي، 2011). ودراسة سالم والجهني، 2011 من السعودية ناقشت علاقة عدم الاستقرار الأسري بالمجتمع السعودي بإدراك الزوجين للمسؤوليات الأسرية حيث بلغت عينة الدراسة (300) زوج وزوجة من مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية وأوضحت نتائج الدراسة بوجود علاقة ارتباطية بين المستوى التعليمي للمرأة وادراكها للمسؤوليات الاقتصادية، وأوضحت النتائج أن الزوجات العاملات في القطاع الحكومي أكثر إدراكا للمسؤوليات الأسرية مما يعني أن عمل الزوجة يزيد من فعالية مشاركتها للزوج في المسؤوليات الأسرية (سالم و الجهني، 2011). بينما تناولت دراسة الشلهوب، 2017 من السعودية أبعاد تمكين المرأة التي أوضحت نتائجها أن برامج تمكين المرأة من أولويات مؤسسات الدولة لتحسين جودة حياتها بالحصول على

حقوقها الشرعية وتعزيز قوتها الشخصية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية لتحقق استقلالية المرأة بالعمل والتمكين الوظيفي بهدف تعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرار والنقد الواعي بعد التحليل الموضوعي لأنظمة التمييز بين الرجل والمرأة (بن شلهوب، 2017). ودراسة الحقيل 2019 من السعودية عن التمكين الاقتصادي للمرأة وعلاقته بالأمن الأسري وتحقيق المكانة الاجتماعية وتعزيز دورها تجاه زوجها وابنائها وأكدت نتائج الدراسة أن التمكين الاقتصادي للمرأة يزيد دخل الأسرة ويحسن وضعها الاجتماعي ويعزز قيمة المرأة ومكانتها الاجتماعية. واوصت الدراسة بأهمية الاستمرار في تعزيز الدور الاقتصادي للمرأة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية (الحقيل، 2019). ودراسة الهيتي، 2019 من مملكة البحرين ناقشت مشاركة المرأة في النفقة ودورها في مساندة الأسرة والتكييف المقاصدي لنفقة الزوجة العاملة على أسرتها من مالها والآراء الفقهية عن أثر موافقة الزوج لزوجته في الخروج للعمل وعلاقته بالنفقة على أسرتها وتوصلت الدراسة إلى أن نفقة المرأة على بيتها بدافع ذاتي منها، لما له من أثر إيجابي على الأسرة وتلك النفقة لا تعفي الزوج من واجباته الأساسية في النفقة على الأسرة (الهيتي، 2019). ودراسة رابح، 2021 من الجزائر ناقشت النفقة الزوجية بين قوامة الزوج ومشاركة زوجته بالإنفاق على الأسرة وهل تؤدي لتراجع دور الرجل وفقدانه للسلطة المعنوية وأوضحت نتائج الدراسة أن ظروف الواقع الحالي تتطلب التعديل بالأدوار داخل الأسرة بسبب شراكة الإنفاق وهذا يتطلب المرونة من الزوج في نظرته للحقوق والواجبات للحفاظ على الكيان الأسري (رابح، 2021). بينما أوضحت دراسة عبيد، 2012 من السودان عن تعليم وتمكين المرأة والبنات ودورهن في التنمية المستدامة وكانت نتائجها أن المساواة بين المرأة والرجل تؤدي إلى تشجيع المرأة وتمكينها وأوصت الدراسة بنشر الوعي عن أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة مواردها المالية وزيادة دخلها لتحقيق الموائمة بين دورها الأسري ودورها في الإنتاج لأجل التنمية المستدامة (عبيد، 2012). بينما اختلفت دراسة نصر، 2014 من فلسطين عن الدراسات السابقة الواردة في هذه الدراسة من حيث نتائج المشاركة الاقتصادية للمرأة وكانت دراسة نصر بعنوان الإصلاح القانوني وتحقيق المساواة بين الجنسين وبينت الدراسة أن ما انتجته المعرفة النسوية الليبرالية الغربية لتحقيق المساواة للمرأة ونيل الحقوق ضد سياسات التمييز من خلال المساواة في المعاملات، لا يعكس الواقع الفعلي الذي تعيشه المرأة الفلسطينية، الذي يحوي على العديد من أوجه عدم المساواة وهذا يعكس الفجوة القائمة بين القانون والواقع الفعلي في الحياة الاجتماعية (نصر، جاد، و ملحم، 2018). وقدمت دراسة بقدوم ودبيش،2020 من الجزائر عن التنمية البشرية ومقارنة الأهداف الإنمائية للألفية والتي أوضحت في نتائجها عن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن هذا الهدف تحقق تقريباً في الجزائر بالمقارنة بين العام 2000 حتى العام 2015 حيث أوضحت نتائجها ارتفاع نسبة النساء العاملات في الوظائف الحكومية للعام 2014 بمعدل 35.7 % (بوقدوم و دبيش، 2020، صفحة 314). وأتت دراسة عبد القادر ووليد، 2020 من الجزائر لتناقش المساواة بين الجنسين في الوظائف العمومية وأكدت على جهود الدولة لإضافة مبادئ دستورية للتأكيد على

حقوق المرأة في مناصفة الرجل بالمراكز القيادية وتوليها المسؤوليات في الهيئات والإدارات العمومية عكس ما كان في السابق من استحواذ للرجل لتلك الأدوار (عبدالقادر و وليد، 2020). ومن ليبيا أظهرت دراسة العريفي والبكوش، 2021 دور المرأة الليبية في التنمية المستدامة وأظهرت الأبعاد التنموية مثل التعليم ومشاركة المرأة في سوق العمل؛ إذ خلصت الدراسة أنه بالرغم من نجاح المرأة الليبية في مجال العمل إلا أنه ما يزال هناك العديد من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعوق مشاركتها للرجل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (العريفي و البكوش، 2021). ومن العرض السابق للدراسات اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أن نوع العينة كانت من النساء العاملات وأكدت على أهمية تحقق المشاركة الاقتصادية للمرأة وأثر تمكين المرأة في القطاعات الحكومية مما يزيد موارد الأسرة ويحسن جودة حياة الأسرة ويزيد التوافق الاجتماعي بين الزوجين كما أوضحت الدراسات أن مشاركة المرأة في الإنفاق ينبع من رغبتها وشعورها بالمسؤولية الذي تعبر عنه بأوجه المشاركة المختلفة مما لا يعفي الزوج عن واجباته الاقتصادية تجاه الأسرة.

كما أوضحت أن المرأة العربية تحصل على حقوقها في المساواة بين الجنسين في التعليم والعمل والقيادة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. بينما اختلفت بعض الدراسات في كل من ليبيا وفلسطين؛ إذ أشارت لوجود معوقات تعوق مشاركة المرأة الاقتصادية تعود للواقع الاجتماعي الذي تعيشه المرأة في تلك الدول.

مشكلة الدراسة:

عززت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 اهتمام الحكومة بالمرأة لإيمانها بدورها الفاعل في التنمية الوطنية، حيث عملت على تطوير واستثمار طاقات المرأة لتحقيق مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والعالمي. ونصت رؤية 2030 على (أن المرأة السعودية تعد عنصرًا مهمًّا من عناصر قوة المملكة، وسنستمر في تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في تنمية مجتمعنا واقتصادنا) (رؤية 2030، 2016)، وخصصت حكومة المملكة هدفاً استراتيجياً مستقلاً في رؤية 2030 لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وحماية حقوقها في مجال الصحة والتعليم والعمل وبادرت في استحداث أكثر من (450) ألف وظيفة جديدة للمرأة وقُدم في المشروع (534) مبادرة، يبدأ تنفيذها من عام 2016، تصل تكلفتها إلى 270 مليار ريال (السداوي، 2016) وجاءت هذه الجهود متماشية مع ما ورد في اتفاقيات حقوق الإنسان وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة التي تبنتها المملكة العربية السعودية، بما نص عليه الهدف الخامس في تحقيق المساواة بين الجنسين، وهنا أصبح مشاركة المرأة واقعاً حُشدت له الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فاليوم تخطى مؤشر نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل مستهدف 2030 بـ 30 % وكان عام 2017م 20 % وفي عام 2020م

وصلت نسبة مشاركة المرأة إلى 33.2 % من القوى العاملة (رؤية 2030، 2016)، وبعد شغل المرأة لمختلف الوظائف أسهم هذا الواقع في بروز كيانها الاقتصادي الخاص، استجابة للتغيرات الاجتماعية العديدة في الحياة العصرية أدى ذلك إلى تعدد المطالب المعيشية للأسرة فما كان في السابق كمالياً بات اليوم ضرورياً، وأصبحت المرأة العاملة تسهم مع زوجها كشريكة له في تلبية متطلباتها من جانب وتشارك في تلبية متطلبات أسرتها من جانب آخر.

وفي هذه الدراسة نسلط الضوء على إحدى نتائج مشاركة المرأة السعودية في الإنفاق على الأسرة وعلاقته بتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة؛ إذ تتلخص مشكلة الدراسة في (مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة وعلاقته بالمساواة بين الجنسين من خلال دراسة: اتجاهات المرأة العاملة نحو المشاركة بالإنفاق على الأسرة، والآثار الاجتماعية الناتجة عن المشاركة في الإنفاق وعلاقته تلك الآثار بتحقق الهدف الخامس للتنمية المستدامة وهو المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي.

أهداف الدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة من هدف رئيس؛ مفاده (التعرف إلى مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة وعلاقته بالمساواة بين الجنسين بالمجتمع السعودي).

ويتفرع من هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية، هي:

1. التعرف إلى واقع مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة في المجتمع السعودي.
2. التعرف إلى اتجاهات المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي.
3. التعرف إلى الأثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي.
4. التعرف إلى واقع المساواة بين الجنسين من وجهة نظر المرأة العاملة في المجتمع السعودي.
5. التعرف إلى علاقة آثار مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة والمساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي.

أسئلة الدراسة:

1. ما واقع مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة في المجتمع السعودي؟
2. ما اتجاهات المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي؟

3. ما الأثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي؟
4. ما واقع المساواة بين الجنسين من وجهة نظر المرأة العاملة في المجتمع السعودي؟
5. ما العلاقة بين مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة وتحقق المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي؟

الأهمية النظرية للدراسة:

1. تتميز الدراسة الحالية بأهمية خاصة لإلقائها الضوء على موضوع اجتماعي جدلي عن واقع مشاركة المرأة السعودية في الإنفاق على الأسرة بعد تزايد أوجه تمكينها في المجال التعليمي والوظيفي والحقوقي.
2. تقدم الدراسة استقراء لاتجاهات المرأة السعودية العاملة نحو المشاركة في الإنفاق على الأسرة، ومدى قبولها لهذه المشاركة باعتبارها غير مكلفة شرعاً بالإنفاق وهذا يكشف عن غموض قائم عن اتجاهات المرأة السعودية نحو المشاركة بالإنفاق.
3. تقدم الدراسة عرضاً لمعطيات الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وهو المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي للتعرف على مدى تحقق ماورد في بنوده للمرأة السعودية.
4. إثراء للمكتبة العربية لتكون الدراسة مصدر مكمل لسلسلة الدراسات العلمية في مجال مشاركة المرأة الاقتصادية وتحديداً في الإنفاق على الأسرة.
5. معرفة وتحليل آثار مشاركة المرأة بالإنفاق وعلاقته بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وهو المساواة بين الجنسين بالمجتمع السعودي.

الأهمية التطبيقية للدراسة:

1. توضيح اتجاهات المرأة السعودية العاملة نحو الإنفاق على الأسرة، لحسم الجدل القائم نحو واقع مشاركة المرأة الاقتصادية على الأسرة.
2. تقدم الدراسة ربط هام بين مشاركة المرأة السعودية في الإنفاق مع الأسرة وعلاقته بتحقق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وهو المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي.
3. تقدم الدراسة توصيات لمتخصصي مهنة الخدمة الاجتماعية لدعم المرأة المشاركة في الإنفاق من خلال دورات تثقيفية عن الإنفاق الواعي وتعزيز سلوك الادخار.

4. يمكن لهذه الدراسة أن تساعد على تزويد الباحثين بالأفكار المستجدة لمشاريع بحثية قادمة عن مشاركة المرأة بالإنفاق.

مصطلحات الدراسة:

تتمثل مصطلحات الدراسة في (المشاركة، المرأة، الإنفاق، المساواة بين الجنسين).

مشاركة: ورد في معجم لسان العرب معنى شِرْكُ وشِرْكَةُ: بِمَعْنًى وقد اشْتَرَكا وتَشارَكا، وشارَكَ أحدُهُما الآخَرَ. ومنها المشارك وأشرك وشركاء وشريكة (الفيروزآبادي، 2015، صفحة 767) ومشاركة العمل ممارسة عملية تقسيم العمل بشكل طبيعي الذي يؤديه شخص واحد لأثنين أو أكثر (المعاني الجامع، 2022).

التعريف الإجرائي لمشاركة المرأة في الإنفاق: نعني بها دفع المرأة جزئاً من دخلها لشراء نفقاتها الشخصية ونفقات أبنائها ونفقات منزلها الغذائية والكمالية بموافقتها التامة دون ضغط من زوجها.

المرأة: اسم امرأة يقصد به (نِساءٌ، نِسْوَةٌ، نِسْوانٌ) وامْرَأَةٌ في صورة مفرد مؤنث وجذرها امرء، وجذعها امرءة (المعاني الجامع، بلا تاريخ) والمَرأة، هي الأنثى البالغة، وعادة ما تكون كلمة "امرأة" مخصصة للأنثى البالغة ويُستخدم مصطلح المرأة لتحديد هوية الأنثى بغض النظر عن عمرها، كما في عبارات "حقوق المرأة".

المرأة في المفهوم الاجتماعي: هي الأدوار والسلوكيات والأنشطة والصفات المحددة اجتماعياً، بما يتفق عليه المجتمع أنه مناسب للمرأة وفق منظوره الاجتماعي، ويظهر ذلك في التنشئة الاجتماعية للمرأة، ونجد أنها تختلف من مجتمع لآخر وفق الأدوار التي تقوم بها والتي نشأت عليها من منظور العادات والتقاليد والقيم والمعايير والاتجاهات (دي كيه، 2022: صفحة 293).

التعريف الإجرائي للمرأة العاملة: هي المرأة التي تمارس العمل مقابل أجر مادي شهري أو سنوي من وظيفة تشغلها أو تجارة.

الإنفاق: وأصلها نفق وجمعها نفقة ويقال الرجل المِنفاق أي كثير النفقة، والنفقة ما تنفق من دراهم وغيرها الأسرة (الفيروزآبادي، 2015، صفحة 752) الإنفاق: ويراد به "الإخراج ولا يكون إلا في خير" (الشربيني و الخطيب، 1415، صفحة 151). مفهوم الإنفاق في السياق القرآني جاء دالاً على أن نعمة الرزق من الله عز وجل وأن الإنسان المنفق يقوم بمهمة إيصال نعمة من الله، لأحد من عباده وقد صاحب مصطلح الإنفاق قوله تعالى (مما رزقكم الله) - بهدف الدلاله على أن رزق الله ينفق في مرضاة الله (خورشيد، 2016).

قال الله تعالى: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) (سورة البقرة، آيه 3)

المفهوم الاجتماعي للأنفاق يقصد به: كل ما يبذله الإنسان للحصول على شيء ما ويمكن أن يعبر عنها بالنقود وكذلك تشمل الجهد وكل ما ينفقه الفرد من طقة وما يعانيه من ضغوط للحصول على شيء يحتاجه أو لإشباع رغباته المادية (الأنطولوجيا العربية)

والتعريف الإجرائي للإنفاق هو: إنفاق المرأة العاملة من دخلها على ابنائها وبيتها وهذا بشراء المستلزمات المختلفة أو تلبية احتياجات افراد أسرتها المعيشية.

المساواة بين الجنسين: هو مصطلح عالمي ويشمل عدة أبعاد ومنها حقوق المرأة في التعليم والعمل وشغل الوظائف العليا وحقها في العمل السياسي والاجتماعي وحقها في الزواج والطلاق والإنجاب والتملك والتنقل والتجارة، ووفق تعريف اليونيسف فالمساواة بين الجنسين هي حق من حقوق الإنسان، فمن حق المرأة أن تعيش بكرامة والتحرر من الفاقة والخوف. (United Nation Populution, 2019).

والتعريف الإجرائي للمساواة بين الجنسين: المساواة بين الجنسين ويقصد به حصول المرأة السعودية العاملة المشاركة في الإنفاق على حقوقها في العمل وحقوقها في المشاركة الاقتصادية وحقوقها في التملك والتنقل والانجاب والمشاركة الاجتماعية.

مشاركة المرأة بالإنفاق على الأسرة بمنظور نظرية الدور:

تعد نظرية الدور من النظريات الحديثة وترى بأن الفرد المجرد لا وجود له بدون أدواره التي يشغلها، وإنما هو شاغل مكانة معينة وتعرف نظرية الدور بأنه (أنماط الشخص السلوكية وفق تأثرها بالمكانة التي يشغلها في علاقته بشخص أو أكثر) (الصديقي والسلام، 2012). والمرأة يقصد بها الزوجة والأم العاملة في إحدى القطاعات، وبينت النظرية أن الفرق بين الدور وسلوك الدور هو الفرق بين الوظيفة وطبيعة المهام الفعلية التي يؤديها الفرد فعلياً عند شغله للوظيفة.

انبثقت مفاهيم نظرية الدور من تعدد سلوكيات الفرد في المواقف المختلفة، وفق الدور الذي يقوم به. فالسلوك الممارس قد لا يعبر عن حقيقة سلوك الفرد الذي يرغب به، ولكن السلوك الصادر عنه يعد استجابة لموقف محدد، وعليه فإن متطلبات الدور يحدد سلوك الفرد في ذلك الموقف. ومن هنا تتشكل متطلبات أدوار محددة ضمن إطار عام للسلوك المتوقع. وناقشت الدراسة الحالية مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة من خلال مفاهيم نظرية الدور التالية:

أ. التوقعات: الدور المتوقع هو أحد أساسيات النظرية؛ لأن السلوك الإنساني يبنى على مجموعة من الأدوار الناتجة عن توقعات الأفراد وتشكل إطار السلوك المقبول،

وهـذا يحاكـي توقعـات الفـرد عـن دوره فـي المواقـف الاجتماعيـة المختلفـة. وتوقعـات المـرأة لأدوارهـا اليـوم باتـت مختلفـة عـن أدوارهـا المتعـارف عليهـا والمرتبطـة بوظيفتهـا الفسـيولوجية مـن الإنجـاب وأدوار التربيـة والرعايـة للأبنـاء وارتبطـت اليـوم بـأدوار أخـرى تحاكـي واقـع خروجهـا للعمـل مثـل مشـاركتها فـي الإنفـاق علـى الأسـرة ممـا يـدل علـى التوسـع فـي دائـرة مشـاركتها الاجتماعيـة.

ووفق هذا التغير اختلف إطار الدور المتوقع من المرأة حيث بات المجتمع يتوقع مشاركة المرأة العاملة بجزءٍ من دخلها في سد احتياجات الأسرة لمساعدة ودعم الزوج وسد احتياجات الأسرة، بسبب التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار العالمي.

ب. التماثـل: ويعنـي التطابـق بيـن خصائـص الفـرد ودوره الاجتماعي المتوقـع، والمـرأة فـي العصـر الحديـث حظيـت بنصيـب وافـر مـن التعليـم وخرجـت مـن إطـار الـدور التقليـدي لتمـارس العمـل خـارج إطـار الأسـرة فـي الوظائـف المناسـبة لهـا ومشـاركة المـرأة سـاهمت فـي تغييـر الصـورة الذهنيـة للـدور الاجتماعـي للمـرأة أمـام نفسـها وفـي المحيـط الاجتماعـي حيـث كان ذلـك نتيجـة للتغيـر الاجتماعـي الـذي أحـاط بالمجتمعـات ممـا أدى إلـى اختلافـات فـي متطلبـات الأدوار الاجتماعيـة، واصبـح خـروج المـرأة للعمـل يعـد جزئـاً مـن أدوارهـا التـي تتوقعهـا وتتماثـل مـع طموحاتهـا بعـد مـا بذلتـه مـن جهـد فـي التعليـم والاسـتثمار الذاتـي.

ج. التأييـد الاجتماعـي: الـدور الـذي يقـوم بـه الفـرد يتطلـب التأييـد مـن الآخريـن، الـذي يحـدث مـن نمذجـة الأدوار التـي يؤديهـا الفـرد مـع أدوار الآخريـن ليكتسـب الفـرد التأييـد مـن محـاكاة دوره مـع الآخريـن (حسـن، 2001 :76). وهـذا تمامـاً مـا يحـدث مـع المـرأة العاملـة فـإن نمـوذج دورهـا الحالـي اختلـف عـن السـابق حيـث كانـت الأم وربـة المنـزل واليـوم حافظـت علـى دور الأم واختلـف دورهـا الوظيفـي ليشـمل جـزء مهنـي اكتسـبته المـرأة مـن شـغلها لمكانـة جديـدة، اكسـبتها مكاسـب ماديـة ومعنويـة، وهـو دور الموظفـة التـي توفـر الدخـل للأسـرة وتشـارك بالإنفـاق.

ومن منظور التأييد الاجتماعي فإن توقعات دور المرأة العاملة برؤية الأفراد في محيطها الاجتماعي، اختلفت وبات زوجها وأبناؤها يتوقعون منها إنفاق جزء من دخلها للوفاء باحتياجات الأسرة الأساسية أو الكمالية، ولتحصل على التأييد الاجتماعي كان لا بد لها من تلبية الدور المتوقع وممارسة دورها المتوافق مع نظرة المشاركين لها في التنظيم الاجتماعي.

د. مفهـوم الجـزاءات: أثنـاء أداء الـدور يحصـل الإنسـان علـى الجـزاءات الإيجابية والسـلبية باختـلاف الفعـل الـذي يقـوم بـه ووفـق النـاس الذيـن يلعـب الـدور أمامهـم، فكلمـا كان الأشـخاص الذيـن نلعـب أدوارنـا أمامهـم ذو أهميـة لنـا نجـد أننـا نجيـد لعـب الـدور بـكل طاقتنـا لننـال منهـم علـى الاستحسـان.

ومما سبق نستنتج أن السلوك يتشكل تبعاً للدور الذي تؤديه المرأة فهي اليوم زوجة وأم وموظفة وهذا يحدد سلوكها في المواقف المختلفة. فالمرأة العاملة تضع لها متطلبات أخرى مقابل تلك المشاركة وهنا تختلف مقتضيات ممارستها السابقة لدور الزوجة والأم عن ممارساتها لدور الموظفة ومكانتها لن تكون في أسرتها فقط بل في مجتمعها الوظيفي أيضاً.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تقدم إجراءات الدراسة إيضاحاً لمنهج الدراسة المتبع، وتحديداً لمجتمع الدراسة، ووصف خصائص أفراد عينة الدراسة، ثم عرضاً لكيفية بناء أداة الدراسة وآلية التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، وأساليب المعالجة الإحصائية التي استخدم في تحليل البيانات الإحصائية.

نوع الدراسة:

تعد الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية لأن الدراسة الوصفية تعنى بالإشكاليات الاجتماعية، والتي تحتاج إلى توصيف شامل؛ كمشاركة المرأة العاملة بالإنفاق وعلاقته بالمساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي؛ إذ يعبر عن الظاهرة المراد دراستها ويصورها تصويراً كمياً بجمع البيانات والمعلومات عنها وتحليلها.

مجالات الدراسة:

المجال البشري: عينة من النساء العاملات، ممن لديهن القدرة على المشاركة في الإنفاق على الأسرة وقت إجراء الدراسة.

المجال المكاني: شمل مجال الدراسة الميدانية على مدارس التعليم العام والجامعات ومستشفى الملك عبد الله الجامعي ومستشفى الملك خالد الجامعي، في مدينة الرياض وضواحيها.

المجال الزمني: استغرقت الدراسة الميدانية شهرين لجمع البيانات وموافقات لجنة الأخلاقيات، وحتى الانتهاء من جمع البيانات. من تاريخ 27 / 07/ 1443هـ ال موافق1/ مارس/ 2022م وحتى تاريخ 27 / 08/ 1443هـ الموافق 1/مي/ 2022م.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يتكون النساء العاملات في منطقة الرياض وضواحيها من المجتمع السعودي،

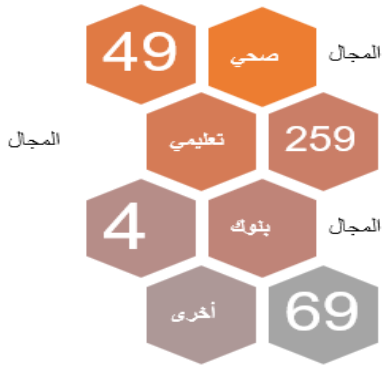
وعينة الدراسة هي عينة لا احتمالية (قصدية أوعمدية) وتم اختيار هذا النوع من العينات بناءً على اتساع وانتشار مجتمع الدراسة؛ فالنساء العاملات عينة واسعة الانتشار في كافة القطاعات مما يدل على صعوبة وصول الباحثة لمجتمع الدراسة، وهذا يبرر استخدام العينة الاحتمالية (الضحيان، 2012). وكان اختيار عينات الدراسة وفق الشروط التالية:

- أن تكون عينة الدراسة من النساء العاملات أو ممن لديهن دخل اقتصادي آخر، وأعمارهم ما بين (20 - 55) سنة.
- أن تكون مفردة العينة متزوجة أو سبق لها الزواج أثناء تطبيق الدراسة الميدانية.

العينة الأولى للدراسة: عينة من منسوبات مدارس التعليم العام: مدرستين من كل منطقة من مناطق الرياض (الشمال، الشرق، الغرب، الجنوب) بعدد 8 مدارس حكومية، وتم تعميم أداة الدراسة على مديرات المدارس لتعميمها للموظفات الراغبات بالمشاركة بالدراسة.

العينة الثانية للدراسة: وشملت الموظفات الإداريات وأعضاء الهيئة التعليمية من 3 جامعات حكومية، وهي: جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود، وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وتم مشاركة الموظفات في فرع بنك الرياض، وفرع البنك الأهلي الموجودة داخل الجامعات.

العينة الثالثة للدراسة: تم اختيار عدد 2 من المستشفيات الجامعية، وهي: مستشفى الملك عبد الله، ومستشفى الملك خالد الجامعي. وتم الاستعانة بأقسام الموارد البشرية بالمستشفيات للموافقة على تعميم الاستبيان على المنسوبات بعد عرض موافقة لجنة الأخلاقيات البحثية عليهن، وبتطبيق معادلة غريس ومورغان وحصلت الباحثة على (387) مفردة أجابت على استبانة الدراسة، وكان منها (381) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.



شكل رقم 1 يوضح توزع عينة الدراسة في القطاعات المختلفة

أداة الدراسة:

بناءً على طبيعة البيانات التي يراد جمعها وعلى المنهج المتبع في الدراسة والوقت، تم تحديد الاستبيان كأداة الدراسة لأنه الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة والوصول للمعلومات اللازمة، واشتملت خطوات بناء الأداة على التالي:

- الاطلاع على التراث الأدبي المتعلق بموضوع الدراسة، وخاصة ما يرتبط بمشاركة المرأة في الإنفاق والمساواة بين الجنسين، لتحديد المفاهيم المستخدمة في الاستبانة تحديداً إجرائياً قابل للقياس.
- مراجعة الأطر النظرية والدراسات السابقة حول موضوع الدراسة.
- صياغة الأسئلة بطريقة سهلة، ولغة مفهومة تتناسب مع المبحوثات.
- اعتماد صياغة الأسئلة بالشكل المغلق (Closed Questionnaire)، والذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل عبارة ذات الإجابات الواضحة والتي تقتضي ترك خيار الإجابة للمبحوث.

محاور الاستبيان الذي تم تطبيقه على عينة الدراسة:

1. البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة وشملت على 9 عبارات.
2. البيانات الاجتماعية والاقتصادية وشملت على 12 عبارة.
3. واقع مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة في المجتمع السعودي، وشمل على 13 عبارة.
4. اتجاهات المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي وشمل على 13 عبارة.
5. الأثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي وشمل على 13 عبارة.
6. المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي وشمل على 13 عبارة.

وقد تم تحديد فئات المقياس المتدرج الرباعي كما في الجدول رقم (1)، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (1) تحديد فئات المقياس المتدرج الخماسي

ينطبق بشدة	ينطبق	ينطبق أحياناً	لا ينطبق	لا ينطبق إبداً
5 - 4.21	4.20 - 3.41	3.40 - 2.61	2.60 - 1.81	1.80 - 1

صدق أداة الدراسة:

أولاً - الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين):

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من أربعة محكمين بالتخصص للاسترشاد بآرائهم حول بيانات الاستبانة مع متخصص في مجال الإحصاء الاجتماعي والاستمارة النهائية في الرابط المرفق https://forms.gle/pRTHDd8nAfH4t1799

ثانياً - الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

تم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (2) معاملات ارتباط بيرسون لمحور مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة وعلاقته بالمساواة بين الجنسين بالمجتمع السعودي بالدرجة الكلية لكل محور.

واقع مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة في المجتمع السعودي		اتجاهات المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي		الآثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي		المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي	
الفقرة	**معامل الارتباط**	**الفقرة**	**معامل الارتباط**	**الفقرة**	**معامل الارتباط**	**الفقرة**	**معامل الارتباط**
1	0.481**	1	0.792**	1	0.336**	1	0.711**
2	0.698**	2	0.814**	2	0.506**	2	0.688**
3	0.842**	3	0.869**	3	0.439**	3	0.737**
4	0.795**	4	0.862**	4	0.690**	4	0.746**
5	0.836**	5	0.884**	5	0.729**	5	0.739**
6	0.842**	6	0.873**	6	0.695**	6	0.792**
7	0.831**	7	0.961**	7	0.680**	7	0.763**
8	0.820**	8	0.912**	8	0.662**	8	0.635**

واقع مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة في المجتمع السعودي		اتجاهات المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي		الآثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي		المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي	
الفقرة	**معامل الارتباط**	**الفقرة**	**معامل الارتباط**	**الفقرة**	**معامل الارتباط**	**الفقرة**	**معامل الارتباط**
9	0.861**	9	0.912**	9	0.606**	9	0.831**
10	0.825**	10	0.624**	10	0.842**	10	0.820**
11	0.869**	11	0.737**	11	0.795**	11	0.814**
12	0.862**	12	0.746**	12	0.836**	12	0.861**
13		13	0.688**	13	0.842**	13	0.792**
						14	0.506**

** دال عند مستوى 0.01

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن جميع العبارات دالة عند مستوى (0.01) وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية.

ثبات أداة الدراسة:

تم قياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ثبات الفاكرونباخ والجدول رقم (3) يوضح معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة.

الرقم	المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
1	واقع مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة في المجتمع السعودي	13	0.931
2	اتجاهات المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي	13	0.960
3	الأثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي	13	0.617
4	المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي	14	0.869
الثبات الكلي		53	0.861

جدول رقم (3) معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن مقياس الدراسة يتمتع بثبات مقبول إحصائياً، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (ألفا) (0.861) وهي درجة ثبات عالية، كما تراوحت معاملات ثبات أداة الدراسة ما بين (0.931، 0.960 - 0.617 - 0.869) وهي معاملات ثبات مرتفعة يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية.

الأساليب الإحصائية:

استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وذلك على النحو التالي:

1. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لحساب صدق الاتساق الدّاخلي لأداة الدراسة.
2. معامل ألفاكرونباخ (Cronbach's Alpha) لحساب معامل ثبات المحاور المختلفة لأداة الدراسة.
3. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.
4. المتوسط الحسابي " Mean" والانحراف المعياري وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.

عرض النتائج ومناقشتها:

أولاً - النتائج المتعلقة بوصف أفراد عينة الدراسة:

وفيما يلي عرض البيانات الاولية التي تختص بالمعلومات الشخصية لعينة الدراسة (381) وثم تصنيفهم على النحو التالي:

أ. البيانات الديموغرافية:

جدول رقم (4) يبين نتائج البيانات الديموغرافية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
العمر	أقل من 25 سنة	2	0.5
	أكثر من 55 سنة	50	13.1
	من 25 سنة حتى أقل من 35 سنة	66	17.3
	من 35 سنة حتى أقل من 45 سنة	141	37.0
	من 45 سنة حتى 55 سنة	122	32.0
الحالة الاجتماعية	متزوجة	344	90.3
	مهجورة	2	0.5
	غير متزوجه	1	0.3
	أرملة	8	2.1
	مطلقة	13	3.5
	منفصلة	13	3.5
عدد سنوات الزواج	أقل من 10 سنوات	94	24.8
	من 10 - 20 سنة	124	32.3
	من 20 - 30 سنة	123	32.3
	أكثر من 30 سنة	10	10.5
زوجي معدد الزوجات في الوقت الحالي	لا	335	87.9
	نعم	46	12.1

في حال تعدد الزوجات للزوج ترتيبي بينهن	الزوجة الأولى	341	89.5
	الزوجة الثالثة	5	1.3
	الزوجة الثانية	30	7.9
	الزوجة الرابعة	5	1.3
هل لديك أبناء	لا	23	6.0
	نعم	358	94.0
عدد الأبناء الذكور	0	57	15.0
	1	100	26.2
	2	102	26.8
	3	69	18.1
	4	30	7.9
	5	17	4.5
	6	4	1.0
	7	2	0.5
عدد الأبناء الإناث	0	70	18.4
	1	115	30.2
	2	92	24.1
	3	56	14.7
	4	33	8.7
	5	10	2.6
	6	2	0.5
	7	2	0.5
	9	1	0.3

المؤهل التعليمي للزوجة	ابتدائي	1	0.3
	بكالوريوس	221	58.0
	ثانوية عامة	20	5.2
	دبلوم	37	9.7
	دكتوراة	38	10.0
	ماجستير	60	15.7
	متوسط	4	1.0

تبين من خلال النتائج أن (37 %) من أفراد عينة الدراسة كانت أعمارهن من 35 سنة حتى أقل من 45 سنة وهم الفئة الأكبر في عينة الدارسة، بينما (90.3 %) كنّ من فئة المتزوجات، في حين أن (32.3 %) كان عدد سنوات الزواج من 10 - 20 سنة، بينما (87.9 %) لم يكن أزواجهن من متعددي الزوجات وقت الدراسة.

كما تبين أن (94 %) من عينة الدراسة كان لديهن أبناء، وأن (26.8 %) من عينة الدراسة كان لديهن اثنان من الأبناء الذكور، وأن (30.2 %) من عينة الدراسة كان لديهن ابنه واحدة، كما تبين أن (58 %) من عينة الدراسة كان المؤهل التعليمي للزوجة بكالوريوس. وتبين من الدراسة أن (73.7 %) من الحاصلات على مؤهلات تعليمية بدرجة بكالوريوس وما فوقها وهذا يتوافق مع دراسة سالم والجهني التي ربطت بين المستوى التعليمي للمرأة وإدراكها لمسؤولياتها الاقتصادية نحو أسرتها.

ب. البيانات الاجتماعية والاقتصادية:

جدول رقم (4) يبين نتائج البيانات الاجتماعية والاقتصادية.

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الدخل الشهري للزوجة	أكثر من 25000 ريال	24	6.3
	اقل من 5000 ريال إلى أقل من 10000 ريال	122	32.0
	من 10000 ريال إلى أقل من 15000ريال	147	38.6
	من 15000ريال إلى أقل من 20000 ريال	64	16.8
	من 20000 ريال إلى أقل من 25000 ريال	24	6.3
الدخل الشهري للزوج	أكثر من 25000 ريال	55	14.4
	اقل من 5000 ريال إلى أقل من 10000 ريال	100	26.2
	من 10000 ريال إلى أقل من 15000ريال	100	26.2
	من 15000ريال إلى أقل من 20000 ريال	90	23.6
	من 20000 ريال إلى أقل من 25000 ريال	36	9.4
يبلغ متوسط انفاقي الشهري على أسرتي من دخلي	% 25.00	98	25.7
	% 50.00	106	27.8
	% 75.00	111	29.1
	% 100.00	66	17.3
الالتزامات المالية على الدخل الشهري للزوجة	التزامات أخرى	54	14.2
	بطاقات ائتمان	9	2.4
	تمويل سكني	22	5.8
	تمويل شخصي	68	17.8
	تمويل لشراء مركبة	10	2.6
	لا يوجد التزامات	74	19.4
	يوجد أكثر من التزام	144	37.8

عدد سنوات الخدمة للزوجة	أقل من 5 سنوات	46	12.1
	أكثر من 20 سنة	75	19.7
	متقاعدة	48	12.6
	من 10 سنوات لأقل من 15 سنه	92	24.1
	من 15سنة لأقل من 20 سنة	47	12.3
	من 5 سنوات أقل من 10 سنوات	2	5.
	من 5 سنوات لأقل من 10 سنوات	71	18.6
قطاع العمل	أخرى	18	4.7
	قطاع حكومي	314	82.4
	قطاع خاص	49	12.9
جهة العمل	أخرى	69	18.1
	بنوك	4	1.0
	تعليم	259	68.0
	صحة	49	12.9
المدينة التي تقيمين بها	أخرى	100	26.2
	الرياض	281	73.8
نوع السكن للأسرة	أخرى	8	2.1
	دور	48	12.6
	شقة	99	26.0
	فيلا	226	59.3
ملكية السكن	أخرى	7	1.8
	إيجار	99	26.0
	انتفاع (السكن في ملك الوالدين/ سكن مع الوالدين)	36	9.4
	سكن حكومي	9	2.4
	ملك	230	60.4

ساعات التدريس للأبناء يومياً	3 ساعات يومياً	40	10.5
	4 ساعات يومياً	13	3.4
	أكثر من 4 ساعات يومياً	14	3.7
	لا أدرس أبنائي	181	47.5
	من ساعة حتى ساعتين يومياً	133	34.9
عدد ساعات ممارستي للأعمال المنزلية يومياً	3 ساعات يومياً	78	20.5
	4 ساعات يومياً	31	8.1
	أكثر من 4 ساعات يومياً	70	18.4
	لا أمارس اعمال منزلية	70	18.4
	من ساعة حتى ساعتين يومياً	132	34.6

تبين من خلال النتائج أن (38.6 %) الدخل الشهري للزوجة (من 10000 ريال إلى أقل من 15000ريال) وهم الفئة الأكبر في عينة الدارسة، بينما (26.2 %) كان الدخل الشهري للزوج من 10000 ريال إلى أقل من 15000ريال، في حين أن (29.1 %) كنّ ينفقن 75 % من دخلهن الشهري على أسرهن، بينما (37.8 %) كن لديهن أكثر من التزام مالي على الدخل الشهري للزوجة، وأن (24.1 %) كان عدد سنوات الخدمة للزوجة من 10 سنوات لأقل من 15 سنه.

كما تبين وأن (82.4 %) كن يعملن في قطاع العمل الحكومي، وهذا يتوافق مع دراسة سالم والجهني 2021 أن الزوجات العاملات في القطاع الحكومي مدركات للمسؤوليات الأسرية وأن (68 %) من عينة الدراسة كان جهة عملهم في مجال التعليم، وأن (73.8 %) من عينة الدراسة كن يقمن في مدينة الرياض، وأن (59.3 %) من عينة الدراسة كن يسكن في فيلا، كما تبين أن (60.4 %) من عينة الدراسة كنّ يملكن مساكنهم، وعن ساعات العمل غير مدفوعة الأجر كن (47.5 %) لا يدرسن أبنائهنّ، و (34.6 %) يمارسن للأعمال المنزلية من ساعة حتى ساعتين يومياً.

ثانياً ـ النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما واقع مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة في المجتمع السعودي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد الدراسة وتم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، والجدول رقم (5) يوضح ذلك.

جدول رقم (5) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور الاول

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
			ينطبق بشدة	ينطبق	ينطبق أحياناً	لا ينطبق	لا ينطبق إبداً			
4	أشارك / أنفق لشراء المستلزمات المنزلية	ك	174	106	78	18	5	4.12	0.97	1
		%	45.7	27.8	20.5	4.7	1.3			
1	أشارك/ أنفق لتوفير احتياجاتهم الترفيهية	ك	157	92	105	16	11	3.97	1.05	2
		%	41.2	24.1	27.6	4.2	2.9			
3	أنفق للشراء من مواقع التسوق الإلكتروني	ك	157	86	97	29	12	3.91	1.1	3
		%	41.2	22.6	25.5	7.6	3.1			
5	أنفق لشراء المواد الغذائية	ك	144	95	102	30	10	3.87	1.08	4
		%	37.8	24.9	26.8	7.9	2.6			
2	أشارك/ أنفق لشراء الأجهزة التقنية	ك	108	94	118	46	15	3.61	1.1	5
		%	28.3	24.7	31	12.1	3.9			
13	أشارك / أسدد تكاليف العمالة المنزلية	ك	165	59	50	53	54	3.60	1.49	6
		%	43.3	15.5	13.1	13.9	14.2			
6	أشارك / أنفق لعلاج أفراد أسرتي	ك	100	80	97	75	29	3.39	1.27	7
		%	26.2	21	25.5	19.7	7.6			
7	أشارك / أنفق لتسديد اقساط المدارس	ك	90	41	53	103	94	2.82	1.51	8
		%	23.6	10.8	13.9	27	24.7			

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	ينطبق بشدة	ينطبق	ينطبق أحياناً	لا ينطبق	لا ينطبق إبداً			
8	أشارك / أسدد أجور المدرسين الخصوصيين	ك	84	46	59	92	100	2.80	1.50	9
		%	22	12.1	15.5	24.1	26.2			
10	أسدد المخالفات المرورية	ك	67	46	61	112	95	2.68	1.42	10
		%	17.6	12.1	16	29.4	24.9			
12	أشارك / أسدد فواتير المنزل	ك	70	42	48	110	111	2.61	1.46	11
		%	18.4	11	12.6	28.9	29.1			
11	أسدد إيجار/ اقساط المنزل	ك	71	43	32	105	130	2.53	1.51	12
		%	18.6	11.3	8.4	27.6	34.1			
9	أشارك / أسدد لشراء سيارة لأبنتي / أبني	ك	60	47	36	117	121	2.50	1.44	13
		%	15.7	12.3	9.4	30.7	31.8			
المتوسط العام								3.26	0.75	

من النتائج في الجدول رقم (5) يتضح أن استجابات أفراد الدراسة حول واقع مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة في المجتمع السعودي بمتوسط (3.26) والذي يشير إلى ينطبق أحياناً بانحراف معياري (0.75)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المتدرج الخماسي، يتضح أن هناك تبايناً في موافقة أفراد الدراسة حول واقع مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة في المجتمع السعودي، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على العبارات ما بين (4.12 إلى 2.55) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة والثالثة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (ينطبق– ينطبق أحياناً) على أداة الدراسة ويوضح التباين في موافقة أفراد الدراسة حول عبارات المحور من وجهة نظر المرأة بالمملكة العربية السعودية، حيث تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليها وهي:

- جاءت العبارة رقم (4) وهي (أشارك / أنفق لشراء المستلزمات المنزلية) بالمرتبة الأولى من بين عبارات المحور بمتوسط حسابي بلغ (4.12) وبدرجة استجابة تشير إلى ينطبق، وتفسر تلك النتيجة إلى مساعدة المرأة السعودية في المشاركة

فـي شـراء المسـتلزمات المنزليـة. وهـذه النتيجـة تتفـق مـع دراسـة (أحمـد، 2009) والتـي أفـادت بوجـود علاقـة ارتباطيـة بيـن المسـاهمة الماليـة للمـرأة واهميـة دورهـا الاقتصـادي فـي الأسـرة.

- جـاءت العبـارة رقـم (1) وهـي (أشـارك/ أنفـق لتوفيـر احتياجاتهـم الترفيهيـة) بالمرتبـة الثانيـة مـن بيـن عبـارات المحـور بمتوسـط حسـابي بلـغ (3.97) وبدرجـة موافقـة تشـير إلـى ينطبـق، وتفسـر تلـك النتيجـة قيـام المـرأة السـعودية فـي المشـاركة فـي توفيـر احتياجـات البيـت الترفيهيـة. وهـذه النتيجـة تتوافـق مـع مـا جـاء فـي رؤيـة المملكـة 2030 وهـو شـغل المملكـة العربيـة السـعودية المرتبـة 21 عالميـاً فـي مؤشـر السـعادة لعـام 2020 م (رؤيـة 2030، 2016).
- جـاءت العبـارة رقـم (3) وهـي (أنفـق للشـراء مـن مواقـع التسـوق الإلكترونـي) بالمرتبـة الثالثـة مـن بيـن عبـارات المحـور بمتوسـط حسـابي بلـغ (3.91) وبدرجـة موافقـة تشـير إلـى ينطبـق.
- جـاءت العبـارة رقـم (5) وهـي (أنفـق لشـراء المـواد الغذائيـة) بالمرتبـة الرابعـة مـن بيـن عبـارات المحـور بمتوسـط حسـابي بلـغ (3.87) وبدرجـة موافقـة تشـير إلـى ينطبق.
- جـاءت العبـارة رقـم (11) وهـي (أسـدد إيجـار/ اقسـاط المنـزل) بالمرتبـة قبـل الأخيـرة مـن بيـن عبـارات المحـور بمتوسـط حسـابي بلـغ (2.53) وبدرجـة موافقـة تشـير إلـى ينطبـق أحيانـاً.
- جـاءت العبـارة رقـم (9) وهـي (أشـارك / أسـدد لشـراء سـيارة لابنتـي / ابنـي) بالمرتبـة الأخيـرة مـن بيـن عبـارات المحـور بمتوسـط حسـابي بلـغ (2.50) وبدرجـة موافقـة تشـير إلـى ينطبـق أحيانـاً، وتشـير هـذه النتيجـة إلـى أهميـة أن شـراء السـيارة للأبنـاء ليـس مـن بيـن الأولويـات لـدى المـرأة السـعودية.

السؤال الثاني: ما اتجاهات المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكل منها، والجدول رقم (6) يوضح ذلك.

جدول رقم (6) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور الثاني:

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	ينطبق بشدة	ينطبق	ينطبق أحياناً	لا ينطبق	لا ينطبق إبداً			
3	**شعوي بالمسؤولية تجاه أسرتي سبب مشاركتي بالإنفاق**	ك	191	106	55	16	13	4.17	1.04	1
		%	50.1	27.8	14.4	4.2	3.4			
6	**أشارك بالإنفاق دون ميزانية محددة**	ك	168	119	52	28	14	4.05	1.09	2
		%	44.1	31.2	13.6	7.3	3.7			
2	**أشعر بالرضا عن نفسي عند المشاركة بالإنفاق**	ك	77	118	129	37	20	3.51	1.08	3
		%	20.2	31	33.9	9.7	5.2			
13	**تحولت مشاركتي بالإنفاق لأمر واقع بعد أن كانت برغبتي**	ك	99	78	69	77	58	3.22	1.4	4
		%	26	20.5	18.1	20.2	15.2			
5	**أحتاج إلى معرفة القوانين لحفظ حقوقي بالإنفاق**	ك	99	77	52	102	51	3.19	1.42	5
		%	26	20.2	13.6	26.8	13.4			

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	ينطبق بشدة	ينطبق	ينطبق أحياناً	لا ينطبق	لا ينطبق إبداً			
1	**أشارك بالإنفاق على الأسرة؛ لأن وقت العمل هو حق للزوج والأبناء**	ك	78	87	96	95	55	2.94	1.24	6
		%	12.6	22.8	25.2	24.9	14.4			
7	**أخشى حدوث المشاكل الأسرية إذا توقفت عن المشاركة بالإنفاق**	ك	78	59	65	103	76	2.90	1.42	7
		%	20.5	15.5	17.1	27	19.9			
10	**اتعرض للضغوط النفسية بسبب مشاركتي بالإنفاق**	ك	75	42	75	110	79	2.80	1.40	8
		%	19.7	11	19.7	28.9	20.7			
8	أخفي واقع مشاركتي بالإنفاق عن أهلي	ك	52	59	73	117	80	2.70	1.32	9
		%	13.6	15.5	19.2	30.7	21			
9	أعاني من محدودية علاقاتي الاجتماعية بسبب مشاركتي بالإنفاق	ك	47	33	61	142	98	2.45	1.29	10
		%	12.3	8.7	16	37.3	25.7			

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	ينطبق بشدة	ينطبق	ينطبق أحياناً	لا ينطبق	لا ينطبق إبداً			
4	أشارك بالإنفاق بدافع إرضاء الزوج	ك	26	51	86	116	102	2.43	1.20	11
		%	6.8	13.4	22.6	30.4	26.8			
11	أشعر بالإحراج من أهلي لعلمهم بواقع مشاركتي بالإنفاق	ك	36	32	56	141	116	2.29	1.24	12
		%	9.4	8.4	14.7	37	30.4			
12	أعاني من الأمراض الصحية بسبب أعباء المشاركة بالإنفاق	ك	36	25	62	137	121	2.26	1.23	13
		%	9.4	6.6	16.3	36	31.8			
المتوسط العام								2.99	0.72	

من النتائج في الجدول (6) يتضح أن استجابات المرأة بالمملكة العربية السعودية جاءت بدرجة تشير إلى ينطبق وبنسبة موافقة بلغت (59.8 %) حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.99)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المتدرج الخماسي وانحراف معياري (0.72) يشير إلى تشتت إجابات مفردات الدراسة حول اتجاهات المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي.

ومن النتائج أعلاه يتضح أن هناك تباينًا في موافقة أفراد الدراسة على اتجاهات المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي؛ إذ تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (4.17 إلى 2.26) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة والثالثة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (ينطبق – ينطبق إلى حد ما - لا ينطبق) على أداة الدراسة مما يوضح التباين في موافقة أفراد الدراسة حول المحور، حيث تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليها وهي:

- جاءت العبارة رقم (3) وهي (شعوري بالمسؤولية تجاه أسرتي سبب مشاركتي

بالإنفاق) بالمرتبة الأولى من بين عبارات المحور بمتوسط حسابي بلغ (4.17) وبدرجة موافقة تشير إلى ينطبق، وتشير هذه إلى شعور الزوجة بالمسؤولية تجاه أسرتي سبب مشاركتي بالإنفاق، وهذا يتوافق مع دراسة أحمد 2009، التي توصلت إلى وجود علاقة ارتباطية بين المساهمة المالية للزوجة وأدوارها داخل الأسرة وهذا يتوافق مع دراسة (الهيتي، 2019) والتي اشارت إلى أن إنفاق المرأة في بيتها هو بدافع ذاتي لما له من أثر إيجابي على الأسرة ، وهذا لا يسقط دور الزوج بالنفقة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الجهني،2011) وهو أن هناك علاقة ارتباطية بين إدراك المرأة المتعلمة العاملة للمسؤوليات ومشاركتها في الإنفاق على الأسرة.

- جاءت العبارة رقم (6) وهي (اشارك بالإنفاق دون ميزانية محددة) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.05) وبدرجة استجابة تشير إلى ينطبق، وتفسر تلك النتيجة وعي وإدراك بأهمية المشاركة بالإنفاق على الأسرة ولكن هذه النتيجة تدل على نقص المعرفة في اعداد الميزانية والنفقة دون ميزانية محددة يؤدي لسوء الإدارة المالية.

- جاءت العبارة رقم (2) وهي (أشعر بالرضا عن نفسي عند المشاركة بالإنفاق) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.51) وبدرجة استجابة تشير إلى ينطبق، وهذا يدل على قبول المرأة لواقعها في أهمية دورها في تحسين حياة أسرتها.

- جاءت العبارة رقم (11) وهي (اشعر بالإحراج من أهلي لعلمهم بواقع مشاركتي بالإنفاق) بالمرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.29) وبدرجة استجابة تشير إلى لا ينطبق وتفسر تلك النتيجة عدم الشعور بالإحراج من الأهل لعلمهم بواقع مشاركتي بالإنفاق، مما يدل على استقلالية المرأة العاملة ووعيها بأهمية دورها في المشاركة بالإنفاق.

- جاءت العبارة رقم (12) وهي (أعاني من الأمراض الصحية بسبب أعباء المشاركة بالإنفاق) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.26) وبدرجة استجابة تشير إلى لا ينطبق، وتشير هذه النتيجة إلى أن الزوجة لا تعاني من الأمراض الصحية بسبب أعباء المشاركة بالإنفاق.

السؤال الثالث: ما الأثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي من وجهة نظر المرأة العاملة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد الدراسة تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، والجدول رقم (7) يوضح ذلك.

جدول رقم (7) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور الثالث

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
			ينطبق بشدة	ينطبق	ينطبق أحياناً	لا ينطبق	لا ينطبق إبداً			
11	تحسنت جودة حياتنا الأسرية لمشاركتي بالإنفاق	ك	144	111	74	28	24	3.85	1.18	1
		%	37.8	29.1	19.4	7.3	6.3			
2	يقل ادخاري بسبب مشاركتي بالإنفاق	ك	164	76	69	40	32	3.79	1.3	2
		%	43	19.9	18.1	10.5	8.4			
10	زادت رفاهية أسرتي لمشاركتي بالإنفاق	ك	138	99	78	35	31	3.73	1.26	3
		%	36.2	26	20.5	9.2	8.1			
13	أشعر بأهمية دوري في الأسرة عند المشاركة بالإنفاق	ك	114	123	75	40	29	3.66	1.2	4
		%	29.9	32.3	19.7	10.5	7.6			
12	يحصل أبنائي على التعليم المتميز لمشاركتي بالإنفاق	ك	112	91	64	62	52	3.39	1.4	5
		%	29.4	23.9	16.8	16.3	13.6			
4	انسحب زوجي من أدوارة بالنفقة على الأسرة بسبب مشاركتي بالإنفاق	ك	73	41	85	90	92	2.77	1.42	6
		%	19.2	10.8	22.3	23.6	24.1			

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	ينطبق بشدة	ينطبق	ينطبق أحياناً	لا ينطبق	لا ينطبق إبداً			
1	**اضطر لأخذ القروض لاستكمال التزامات الإنفاق على الأسرة**	ك	55	48	52	113	113	2.52	1.40	7
		%	14.4	12.6	13.6	29.7	29.7			
9	**يتأثر استقراري الأسري بمشاركتي بالإنفاق**	ك	40	35	55	95	156	2.23	1.34	8
		%	10.5	9.2	14.4	24.9	40.9			
3	يرفض أهلي مشاركتي بالإنفاق على الأسرة	ك	32	36	51	121	141	2.20	1.26	9
		%	8.4	9.4	13.4	31.8	37			
7	أتعرض للعنف اللفظي إذا رفضت المشاركة بالإنفاق	ك	32	15	47	89	198	1.93	1.24	10
		%	8.4	3.9	12.3	23.4	52			
6	يهجرني زوجي في المعشر إذا رفضت المشاركة بالإنفاق	ك	16	7	29	107	222	1.66	0.99	11
		%	4.2	1.8	7.6	28.1	58.3			
5	تعرضت للطلاق سابقاً بسبب مشكلات بالإنفاق	ك	24	9	9	102	237	1.64	1.08	12
		%	6.3	2.4	2.4	26.8	62.2			

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	ينطبق بشدة	ينطبق	ينطبق أحياناً	لا ينطبق	لا ينطبق إبداً			
8	أتعرض للعنف الجسدي إذا رفضت المشاركة بالإنفاق.	ك	10	7	6	94	264	1.44	0.83	13
		%	2.6	1.8	1.6	24.7	69.3			
المتوسط العام								2.67	0.74	

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (7) يتضح أن استجابات أفراد الدراسة جاءت بدرجة ينطبق إلى حد ما على الآثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي بمتوسط حسابي (2.67)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المتدرج الخماسي وانحراف معياري (0.74) يشير إلى تشتت إجابات مفردات الدراسة حول الأثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي من وجهة نظر المرأة بالمملكة العربية السعودية.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تباينًا في موافقة أفراد الدراسة حول عبارات المحور من وجهة نظر المرأة بالمملكة العربية السعودية؛ إذ تراوحت متوسطات موافقتهم على الاتجاهات ما بين (3.85 إلى 1.44) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة والثالثة والثانية من فئات المقياس الخماسي واللتين تشيران إلى (ينطبق - ينطبق إلى حد ما - لا ينطبق) على أداة الدراسة، حيث تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليها وهي:

جاءت العبارة رقم (11) وهي (تحسنت جودة حياتنا الأسرية لمشاركتي بالإنفاق) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.85) وبدرجة موافقة تشير إلى ينطبق، وتشير هذه النتيجة إلى تأثير مشاركة الإنفاق في تحسين جودة الحياة الأسرية. وهذا يتفق مع دراسة (الشلهوب، 2017) تمكين المرأة وعملها يحسن جودة الحياة ويعزز مشاركتها الاجتماعية.

جاءت العبارة رقم (3) وهي (يقل ادخاري بسبب مشاركتي بالإنفاق) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.79) وبدرجة موافقة تشير إلى ينطبق، وتفسر تلك النتيجة تأثير الإنفاق على الادخار الشهري بسبب مشاركتي بالإنفاق.

جاءت العبارة رقم (2) وهي (زادت رفاهية أسرتي لمشاركتي بالإنفاق) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.73) وبدرجة موافقة تشير إلى ينطبق، وتفسر هذه النتيجة زيادة الرفاهية الأسرية نسبة لمشاركة الزوجة بالإنفاق، وهذا يتفق مع دراسة (الحقيل، 2019) التي أفادت بأن عمل المرأة يزيد من دخل الأسرة ويحسن من وضعها الاجتماعي والاقتصادي.

جاءت العبارة رقم (5) وهي (تعرضت للطلاق سابقاً بسبب مشكلات بالإنفاق) بالمرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (1.64) وبدرجة استجابة تشير إلى لا ينطبق وتشير تلك النتيجة إلى أن مشكلات الإنفاق ليست سبباً في تعرض الزوجة للطلاق.

جاءت العبارة رقم (8) وهي (اتعرض للعنف الجسدي إذا رفضت المشاركة بالإنفاق.) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (1.44) وبدرجة موافقة تشير إلى لا ينطبق، وتشير هذه النتيجة إلى أن رفض المشاركة في الإنفاق لا يعرض الزوجة للعنف الجسدي.

السؤال الرابع: ما واقع المساواة بين الجنسين من وجهة نظر المرأة العاملة قي المجتمع السعودي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد الدراسة تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكل منها، والجدول رقم (8) يوضح ذلك

جدول رقم (8) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور الرابع

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
			ينطبق بشدة	ينطبق	ينطبق أحياناً	لا ينطبق	لا ينطبق إبداً			
10	**تلتزم جهة العمل بمنحي إجازات الوضع والأمومة كما يرد بالنظام**	ك	163	152	43	14	9	4.17	0.93	1
		%	42.8	39.9	11.3	3.7	2.4			

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	ينطبق بشدة	ينطبق	ينطبق أحياناً	لا ينطبق	لا ينطبق إبداً			
7	**جهة العمل تلتزم بالمساواة بين الجنسين في الرواتب في الوظائف المتشابهة.**	ك	75	122	92	61	31	3.39	1.20	2
		%	19.7	32	24.1	16	8.1			
11	**يساعدني النظام التجاري على تملك العقار الذي ارغب به في المجتمع**	ك	78	129	65	76	33	3.38	1.25	3
		%	20.5	33.9	17.1	19.9	8.7			
2	**التشريعات العدلية تمكن المرأة من حفظ حقوقها عند مشاركتها بالإنفاق على الأسرة**	ك	74	123	89	60	35	3.37	1.22	4
		%	19.4	32.3	23.4	15.7	9.2			
6	**حقوق المرأة محفوظة في بيئة العمل المشتركة.**	ك	51	120	123	55	32	3.27	1.12	5
		%	13.4	31.5	32.3	14.4	8.4			
1	**يعزز تمكين المرأة مشاركتها بالإنفاق على الأسرة**	ك	64	90	113	77	37	3.18	1.21	6
		%	16.8	23.6	29.7	20.2	9.7			

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	ينطبق بشدة	ينطبق	ينطبق أحياناً	لا ينطبق	لا ينطبق إبداً			
8	**جهة العمل تلتزم بالمساواة بين الجنسين في طرح الفرص لتولي الوظائف القيادية .**	ك	52	94	126	68	41	3.13	1.17	7
		%	13.6	24.7	33.1	17.8	10.8			
3	**أعرف حقوقي القانونية عند وقوع الخلافات بسبب الإنفاق**	ك	64	100	82	88	47	3.12	1.28	8
		%	16.8	26.2	21.5	23.1	12.3			
5	**وجود نظام الحماية من الأذى يشعرني بالأمان.**	ك	57	114	74	82	54	3.10	1.29	9
		%	15	29.9	19.4	21.5	14.2			
9	**جهة العمل تلتزم بالمساواة بين الجنسين في تولي المناصب القيادية.**	ك	49	93	119	76	44	3.7	1.19	10
		%	12.9	24.4	31.2	19.9	11.5			
14	**نناقش أنا وزوجي خطط إنجاب طفل جديد في الأسرة**	ك	53	75	52	74	127	2.61	1.46	11
		%	13.9	19.7	13.6	19.4	33.3			

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	ينطبق بشدة	ينطبق	ينطبق أحياناً	لا ينطبق	لا ينطبق إبداً			
13	**مشاركتي بالإنفاق تجعل زوجي يساعدني في متابعة الأبناء**	ك	24	55	81	113	108	2.41	1.21	12
		%	6.3	14.4	21.3	29.7	28.3			
12	**مشاركتي بالإنفاق تجعل زوجي يساعدني في المهام المنزلية**	ك	24	56	69	113	119	2.35	1.23	13
		%	6.3	14.7	18.1	29.7	31.2			
4	**أوظف الخدمات الإلكترونية لحفظ فواتير مشاركتي بالإنفاق**	ك	29	51	45	146	110	2.33	1.23	14
		%	7.5	13.4	11.8	38.3	28.9			
المتوسط العام								3.06	0.64	

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (8) يتضح أن استجابات أفراد الدراسة جاءت بدرجة ينطبق بشدة على عبارات محور المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي بمتوسط حسابي (3.06)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المتدرج الخماسي وانحراف معياري (0.64) يشير إلى تشتت إجابات مفردات الدراسة حول عبارات محور المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي من وجهة نظر المرأة العاملة.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تباينًا في موافقة أفراد الدراسة حول عبارات المحور من وجهة نظر المرأة العاملة بالمجتمع السعودي، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على الاتجاهات ما بين (4.17 إلى 2.33) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة والثالثة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (ينطبق – ينطبق إلى حد ما) على أداة الدراسة، حيث

تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليها وهي:

- جاءت العبارة رقم (10) وهي (تلتزم جهة العمل بمنحي إجازات الوضع والأمومة كما يرد بالنظام) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.17) وبدرجة موافقة تشير إلى ينطبق، وتشير هذه النتيجة إلى التزام جهة العمل بمنح المرأة العاملة إجازات الوضع والأمومة كما ورد بالنظام، ويدل على متابعة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لهذه الحقوق وفق جهات العمل المتعددة وعينة الدراسة معظمها تعمل في القطاع الحكومي مما يؤكد حفظ حقوق المرأة العاملة وفق أدوارها الطبيعية كأم مرضعة وحاضنة.

- جاءت العبارة رقم (7) وهي (جهة العمل تلتزم بالمساواة بين الجنسين في الرواتب في الوظائف المتشابهة). بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.39) وبدرجة موافقة تشير إلى ينطبق إلى حد ما، وتفسر تلك النتيجة ضرورة إلزام جهة العمل تلتزم بالمساواة بين الجنسين في الرواتب في الوظائف المتشابهة. وقد ترجع هذه النتيجة بسبب حداثة مشاركة للمرأة للرجل في كافة المجالات نسبياً، بسبب شغل الرجل للمناصب القيادية أكثر من المرأة.

- جاءت العبارة رقم (11) وهي (يساعدني النظام التجاري على تملك العقار الذي ارغب به في المجتمع) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.38) وبدرجة موافقة تشير إلى ينطبق إلى حد ما.

- جاءت العبارة رقم (12) وهي (مشاركتي بالإنفاق تجعل زوجي يساعدني في المهام المنزلية) بالمرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.35) وبدرجة استجابة تشير إلى لا ينطبق.

- جاءت العبارة رقم (4) وهي (أوظف الخدمات الإلكترونية لحفظ فواتير مشاركتي بالإنفاق) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.33) وبدرجة موافقة تشير إلى لا ينطبق، وتشير هذه النتيجة إلى نقص وعي المرأة في كيفية توثيق فواتير المصروفات من خلال القنوات المتاحة للخدمات الإلكترونية. وهذا يتفق مع ماورد في دراسة أحمد 2009 ودراسة السلمي،2011 بأهمية تقديم دورات لربة الأسرة العاملة.

التساؤل الخامس: ما العلاقة بين مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة وتحقق المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي؟

للتعرف على العلاقة ما بين الأثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة

والمساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي من وجهة نظر المرأة بالمملكة العربية السعودية، تم حساب معامل ارتباط بيرسون لحساب حجم العلاقة بين المتغيرين والجدول التالي يبين ذلك:

	الأثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي		
المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية	القرار الاحصائي
	0.170**	0.001	توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية

**عند مستوى دلالة (0.01)

ومن خلال نتائج الموضحة في الجدول أعلاه تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) ما بين الأثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي والمساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي من وجهة نظر المرأة السعودية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.1770) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، وتفسر هذه النتيجة وجود علاقة طردية ضعيفة ذات دلالة احصائية والتي تشير إلى أنه كلما زادت مشاركة المرأة بالإنفاق على الأسرة تسهم في تحقيق الهدف الخامس لأهداف التنمية المستدامة وهو المساواة بين الجنسين، وهذا يتفق مع دراسة (عبيد، 2012) التي تؤكد على أهمية تمكين المرأة و علاقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأن زيادة مواردها المالية يعزز دورها الاسري والإنتاجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

استنتاجات وتوصيات الدراسة:

1. أوضحت الدراسة أن أكثر من 75 % من عينة الدراسة تنفق على أسرتها بدافع الشعور بالمسؤولية ونسبة 43 % من العينة لديهن أكثر من قرض، ويشاركن في الإنفاق بدون ميزانية محددة، مما قلل نسبة ادخارهن، وتفسر نظرية الدور أن السلوك الصادر من المرأة المشاركة في الإنفاق هو استجابة لموقف محدد، وعليه فإن متطلبات دور المرأة من احتواء ودعم لأسرتها وتأخذ هذه الاستجابة اتجاهاً عاطفياً في التطبيق لخلوه من تحديد الميزانية وأولويات الإنفاق، لرغبة المرأة العاملة في الحصول على الجزاء الإيجابي من أسرتها بمشاركتها بالإنفاق ولهذا تبذل المرأة العاملة جهدها للحصول على استحسان أبنائها وزوجها لمشاركتها بالإنفاق على الأسرة.
2. يتضح أن اتجاهات المرأة السعودية في الإنفاق على أسرتها نحو المشتريات المنزلية ثم الترفيهية بهدف تحسين جودة حياة الأسرة، وتفسر نظرية الدور أن الدور المتوقع من

المرأة العاملة الحفاظ على بيئة أسرية بمستوى حياة مرفه لأفرادها من الأبناء والزوجين، وكذلك للأقارب ممن يزورون الأسرة لهذا تحرص المرأة على شراء المستلزمات المنزلية، وهو من أولوياتها بجانب نفقات الترفيه.

3. تؤكد نتائج الدراسة أن نفقة المرأة على أسرتها تنبع من ذاتها ورغبتها ودون ضغط زوجها أو تهديده لها، وهذا يتفق مع دراسة السلمي، 2011 ويؤكد أن المشاركة الاقتصادية للمرأة العاملة لها علاقة ارتباطية مع التوافق الزواجي وهذا يعزز استقرار الأسرة، ولهذا نجد أن توجه المرأة العاملة وفق نظرية الدور يتجه نحو تحقيق التماثل بين خصائص المرأة العاملة والدور المتوقع منها.

4. أوضحت الدراسة حصول المرأة على حقوقها في الإجازات من العمل في حالات الوضع والأمومة وأشارت عينة الدراسة إلى اختلاف الرواتب في بعض جهات العمل بين الذكور والإناث في الوظائف ذاتها.

5. أوضحت الدراسة تحمل المرأة للعديد من المسؤوليات بجانب مشاركتها في الإنفاق على الأسرة، وما تضيفه نظرية الدور في تفسيرها لسلوك المرأة أنها تتعرض باستمرار لصراع الأدوار الحياتية التي تقوم بها، وهذا بهدف الحصول على التأييد الاجتماعي ممن حولها وفق منظور النظرية.

6. أوضحت الدراسة أن المرأة العاملة التي تنفق على أسرتها كما تمارس الأعمال غير المدفوعة الأجر بينما لا يشارك الزوج المرأة العاملة في أدوار الأسرة التربوية أو المنزلية مما يتطلب نشر الوعي عن اختلاف أدوار الزوجين في الأسرة الحديثة وهذه النتيجة تتفق مع دراسة عبيد 2012 عام عن أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة بزيادة مواردها المالية وأكد على ضرورة الموائمة بين الدور الأسري للمرأة ودورها في الإنتاج.

توصيات الدراسة:

1. توصي الدراسة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تفعيل الدور الرقابي على اختلاف الأجور بين الرجل والمرأة في الوظائف المتناظرة، لرفع مؤشر المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي.

2. توصي الدراسة متخصصي الاجتماعية بمساندة المرأة المشاركة في الإنفاق لتحظى بالتوازن والتوافق الاجتماعي في محيطها الاجتماعي الذي يشمل (علاقتها الأسرية ومسؤوليات وأدوارها التربوية، والتعامل مع الضغوط الحياتية اليومية بمساندة الزوج، وتعديل أدوارها الأسرية بما يتناسب مع مسؤولياتها الحالية) بتقديم استشارات اجتماعية.

3. توصي الدراسة بإقامة دورات تثقيفية للزوجين لتوعيتهم بأهمية التكامل بينهم في الأدوار الاجتماعية للمساهمة في تغيير الدور المتوقع التقليدي لكل من الزوج والزوجة داخل الأسرة استجابة لتطور الحياة وتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية من مشاركة المرأة في الإنفاق.

4. إقامة الدورات توعوية تستهدف الزوج والزوجة العاملة المشاركة عن الإنفاق الوعي بهدف توعية الأسرة بضرورة ترتيب قائمة أولويات الإنفاق وفق احتياجات الأسرة الأساسية ليكون مسار الأسرة السعودية لزيادة قيم الادخار وفق ما أوردته رؤية المملكة العربية السعودية، ومع تعدد مغريات التسوق الإلكتروني الأمر الذي يزيد من الإنفاق ويقلل الادخار ويتسبب في زيادة الاقتراض كما أوضحت الدراسة.

5. توصي الدراسة بإقامة دورات للمرأة العاملة المشاركة في الإنفاق تمكنها من وضع ميزانية محددة للأنفاق على الأسرة وتعزيز مفاهيم الإنفاق الواعي والادخار.

6. توصي الدراسة المهتمين بالقضايا الاجتماعية في عمل المرأة، إجراء البحوث التي تتناول عمل المرأة السعودية داخل المنزل وتعدد أدوارها واحتساب قيمة الساعات غير المدفوعة الأجر، واحتساب تلك الساعات ضمن مشاركة المرأة في رفع العائد الاقتصادي الوطني.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

آبادي، مجد الدين محمد (2015). القاموس المحيط . دار أبن الجوزي.

أحمد، شعبان (2009). المساهمة المالية للزوجة وأثره على دورها داخل الأسرة. مجلة بحوث التربية النوعية، *2009*(14)، 127-162. https://doi.org/10.21608/mbse.2009.141520

الإمارات العربية المنحدة مجلس الوزراء (2022). محمد بن راشد يحضر الاجتماع الأول لمجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين. الإمارات العربية المنحدة مجلس الوزراء تم الاسترداد من. https://uaecabinet.ae/ar/details/news/mohammed-bin-rashid-attends-first-meeting-for-uae-gender-balance-council-approves-gender-balance-index

الأمم المتحدة (2021). تم الاسترداد من *https://www.un.org/en/global-issues/gender-equality.*

الأنطولوجيا العربية. جامعة بيرزيت. *https://ontology.birzeit.edu/term/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8%A7%D8%AC%+1%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%A9%8%B9%D9%8A*

بوضياف عبد القادر و شريط، وليد (2017). المساواة بين الجنسين في الوظائف العمومية. آفاق للعلوم ، *2*(1). https://doi.org/10.37167/1677-000-006-013

بوقدوم، مروة و دبيش، أحمد (2020). التنمية البشرية في الجزائر ومقاربة الأهداف الإنمائية للألفية. أبعاد

اقتصاديـه، 302-319. https://doi.org/10.36539/1427-000-010-015

التجاني، ثريا (2013). المرأة والعمل.

حسن، محمود شمال (2001). سيكولوجية الفرد في المجتمع. دار الافاق العربية.

الحقيـل، الهنـوف بنـت عبدالعزيـز و سـليمان، هـدى توفيـق محمـد (2019). التمـكين الاقتصـادي للمـرأة وعلاقتـه بالأمـن الأسري: دراسـة ميدانية [رسـالة دكتـوراة، جامعـة نايـف العربيـة للعلـوم الأمنيـة].

حقـوق الإنسـان (1993). مجموعـة صكـوك دوليـة، المجلـد الأول. الأمـم المتحـدة، جامعة مينسـوتا. تـم الاسترداد مـن http://www.umn.edu/humanrts/arab/b013.html

الخـزعلي، أمـل هنـدي (2012). حقـوق المـرأة في الإسلام : قراءات معاصرة. مجلة الدراسـات الدوليـة، تم الاسترداد من https://iq.edu.uobaghdad.jcis/index.php/politics/article/view/262

خورشيد، ياسر (2016). ضوابط انفاق المرأة مالها في الفقه الإسلامي. جامعة ديالى كلية العلوم الاجتماعية.

رابـح، محمـد (2021). النفقـة الزوجيـة بين قوامـة الـزوج ومشـاركة زوجتـه في الإنفاق. مجلـة الباحـث الاكاديمي في العلـوم القانونيـة والسياسـية، 4(2)، 73-53.

سـالم، ماجـدة إمـام إمـام و الجهني، سـميرة سـالم عيـاد (2011). عـدم الاسـتقرار الأسري في المجتمع السـعودي وعلاقتـه بـإدراك الـزوجين للمسـئوليات الأسرية (دراسـة مقارنة). مجلة بحـوث التربية النوعيـة، (21)، 471-439. https://doi.org/10.21608/mbse.2011.145133

السـليمي، أحمـد علي (2011). الـدور الاقتصـادي لربـة الأسرة العاملـة السـعودية وعلاقته بالتوافـق الزواجي. مجلة بحـوث التربيـة النوعيـة، (21)، 405-361. https://doi.org/10.21608/mbse.2011.145131

سين، غيتا (2015). وقائع الأمم المتحدة تم الاسترداد من https://www.un.org/ar/chronicle/article/20264

الشربـيني، شـمس الديـن و الخطيـب، أحمـد محمـد (1415). مـعنى المحتـاج إلى معرفـة معـاني ألفـاظ المنهاج. دار الكتـب العلمية.

الشرفات، علي جدوع (د.ت.). التنمية الاقتصادية في العالم العربي . دار جليس الزمان .

الشـنقيطي، محمـد أحمـد (2021). مشـاركة المـرأة المدنيـة في الشـأن العـام في عهـد النبـوة، خطيبة النسـاء أسـماء بنـت يزيـد بـن السـكن الانصـاري نموذجـاً. جامعـة طيبة.

الصبـان، ريمـا (2005). عمـل المـرأة خـارج الـمنزل بين الواقـع والقـرار. عمـل المـرأة والأسـتقرار الأسري. مطبعـة المسـتقبل.

الصديقـي، سـلوى عثمـان و عبـد الـسلام، هنـاء فايـز (2012). خدمـة الفـرد مداخل – نظريـات. المكتـب الجامعي الحديث.

الضحيان، سعود (2012). العينات والمتغيرات. جامعة الملك سعود.

عبيـد، آمـال محمـد الحسـن و قرميـع، قمر الديـن على و خير، ابتسـام محمد احمـد محمد (2012). تعليـم وتمكين المـرأة والبنـات ودورهـن فى التنمية المسـتدامة. [رسـالة دكتوراه، جامـعتي ام درمان الاسلامية وشـندي].

العريفـي، لطيفـة فتـح الله والبكـوش، مصطفى محمد (2021). دور المـرأة الليبية في التنمية المسـتدامة. مجلة كلية الآداب، صفحة1=sequence?pdf.013/1407/1/handle/bitstream/142.72.208.41://http&=y?isAllowed.

مجلس شـؤون الأسرة (2020). تم الاسترداد من مجلس شـؤون الأسرة https://www.fac.gov.sa/web/secondary_

108/dept

المعـاني الجامـع (2022). تعريـف و مـعنى المشـاركة في معجـم المعـاني الجامـع. تـم الاسترداد مـن https://www. D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%/ar-ar/dict/ar/com.almaany ./%A9

مكتـب/D8%A7%D9%90%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9%/ar-ar/dict/ar/com.almaany.www//:https الأمـم المتحـدة في فيينـا، مكتـب الأمـم المتحـدة المـعني بالمخـدرات والجريمـة (2018). استراتيجية المسـاواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فينـا. *https://www.unodc.org/documents/Gender/Gender_Strategy_Arabic/ pdf.ARABIC_-_Women_of_Empowerment_the_and_Equality_Gender_for_Strategy*

منظمـة العمـل الدوليـة (2017). تحقيـق المسـاواة بين الرجـل والمـرأة في المنطقـة العربيـة وسـط عالـم العمـل المتـغير. منظمـة العمـل الدوليـة.

موسى، نجيب موسى (2015). العلاج في خدمة الفرد اتجاهات حديثة. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

نصر، خديجـة حـسين و جـاد، صلاح و ملحـم، فـراس (2018). الاصلاح القانـوني وتحقيـق المسـاواة بين الجنـسين. المجلـة العالميـة للدراسـات الفقهيـة والأصولية.

الهـيتي، محمـود إبراهيـم (2019). مشـاركة المـرأة في النفقة. مجلـة كليـة الشريعـة والقانـون بتفهنـا الأشراف- دقهليـة، *21*(3)، 2343-2374. https://doi.org/10.21608/jfslt.2019.61517

ويكيبيديـا (2022). الإعلان العالمـي لحقوق الإنسـان. تـم الاسترداد مـن https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

ويكيبيديـا (2018). منهاج عمل بيـجين. تم الاسترداد مـن *https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%AC_%D8%B9%D9%85%D9%84_%D8%A8%D9%8A%D8%AC%D8%A8%D9%8A%D9%86.*

ثانياً: المراجع الأجنبية

Beaman, L., Chattopadhyay, R., Duflo, E., Pande, R.,& Topalova, P. (2009). Powerful women: does exposure reduce bias? *The Quarterly journal of economics*, *124*(4), 1497-1540. https://doi.org/10.1162/qjec.2009.124.4.1497

Swain, R. B.,& Wallentin, F. Y. (2008). *Economic or non-economic factors: What empowers women*? (No. 2008: 11). Working paper.

UN Documents (2018). *Beijing Declaration.* https//:web.archive.org/web/20180804225904/http//:www.un-documents.net/80:beijingp.htm.

(United Nation Popultion Fund, 2018)

United Nation Popultion Fund. (2018). Gender equality. United Nation Popultion Fund. https://web.archive.org/web/20190521170551/https://www.unfpa.org/gender-equality

World Economic Forum (2021). Global Gender Gap Report . file://pmcrantpsvm01.ads.pnu.edu.sa.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

ābādiyyun majdu al-dīni muḥammadun (2015). alqāmūsi almuḥīṭi . dāri abni aljawziyyi

aʾaḥmadu shaʿbāna (2009). almusāhamatu almāliyyatu lil-zawjati waʾaʾatharuhu ʿalā dawrihā dākhila alʾusrati mijallatu buḥūthi al-tarbiyati al-nawʿiyyati 2009(14)127-162 ،. https://doi.org/10.21608/mbse.2009.141520

alʾimāarāʾut alʿarabiyyatu almunḥida majlisa al-wzrāʾ (2022). muḥamd bnu rāshidin yaḥḍuru al-ajtimāʿa alʾaʾawwala limajlisi alʾimārāti lltwāzuni byn aljinsayni al-ʾimārāt alʿarabiyyatu almunḥida majlisa al-wzrāʾ tm al-astirdād mn https://uaecabinet.ae/ar/details/news/mohammed-bin-rashid-attends-first-meeting-for-uae-gender-balance-council-approves-gender-balance-index

alʾumami almuttaḥidati (2021). tamma aliāstirdādu min https://www.un.org/ar/global-issues/gender-equality.

al-ʾānṭwliwwajuyā alʿarabiyyatu jāmiʿatu byrzyt https://ontology.birzeit.edu/term/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9

bwḍyāf ʿabdi alqādiri w shryṭ wlyd (2017). almusāwātu bayna aljinsayni fī alwaẓāʾifi alʿumūmiyyati āfāqun lil-ʿulūmi 2(1). https://doi.org/10.37167/1677-000-006-013

bwqdūm mrwa w dubaysh aḥmd (2020). al-tanmiyata albashariyyatu fī aljazāʾiri wamuqārabatu alʾaʾahdāfi alʾinmāʾiyyati lil-ʾilfayti abʿād uqtaṣidyh 302-319. https://doi.org/10.36539/1427-000-010-015

al-tjāny thryā (2013). al-mrʾa wa-l-ʿamalu

ḥasan maḥmūd shamālun (2001). saykūʾilwijjayu alfardi fī almujtamaʿi dāru alifāqi alʿarabiyyati

alḥaqyul alhanūfu bintu ʿbdālʿzyz wa sulaymāna hudā tawfīqi muḥammadin (2019). al-tamkīnu aliāqtiṣādiyyu lil-marʾaʾati waʿalāqatuhu bi-l-ʾāʾamni alʾusariyyi dirāsatun muydiāanaya] risālatu dakatwarātin jāmiʿatu nāyifin alʿarabiyyati lil-ʿulūmi alʾaʾamniyyati

ḥuqūqu alʾinsāni (1993). majmūʿatu ṣukūkin dawliyyatin almujalladu alʾaʾawwalu alʾumami almuttaḥidati jāmiʿatu mynswtā tamma aliāstirdādu min http://hrlibrary.umn.edu/arab/b013.html

alkhazʿaliyyu aʾamal hindiyyun (2012). ḥuqūqu almarʾaʾati fī alʾislāmi : qirāʾātun muʿāṣiratun mijallatu al-dirāsāti al-dawliyyati tamma aliāstirdādu min https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/262

khawarshīd yāsirin (2016). ḍawābiṭu anfiāaq almarʾaʾati mālahā fī alfiqhi alʾislāmiyyi jāmiʿatu dayāalāa kulliyyatu alʿulūmi aliājtimāʿiyyati

rābiḥun muḥammad (2021). al-nafaqatu al-zawjiyyatu bayna qiwāmati al-zawji wamushārakati zawjatihi fī al'infāqi mijallatu albāḥithi alāakādīmiyyi fī al'ulūmi alqānūniyyati wa-l-sīāsiyyati 4(2)53-73 ،.

sālimun mājidatu 'imāmu 'imāmu w aljuhaniyyu sumayratu sālimi 'yād (2011). 'adamu al-astiqrāri al'usariyyi fī almujtama'i al-su'ūdiyyi wa'alāqatuhu b'idrā al-zawjayni lil-mas'iūlayyāti al-'ā'a'asiryi#ta) dirāsatun muqāranatun mjla buḥūthi al-tarbiyati al-naw'iyyati (21)439-471 ،. https://doi.org/10.21608/mbse.2011.145133

al-sulaymiyyu aḥmd 'ly (2011). al-dawru aliāqtiṣādiyyu lirabbati al'usrati al'āmilati al-su'ūdiyyati wa'alāqatuhu bi-l-tawāfuqi al-zawājiyyi mijallatu buḥūthi al-tarbiyati al-naw'iyyati (21)361- ، 405. https://doi.org/10.21608/mbse.2011.145131

sīnun ghytā (2015). waqā'i'u al'umami almuttaḥidati tamma aliāstirdādu min https://www.un.org/ar/chronicle/article/20264

al-shirbīniyyu shamsu al-dīni wa alkhaṭību a'aḥmadu muḥammadin (1415). ma'nā almuḥtāji 'ilā ma'rifati ma'ānī al-fāẓi alminhāji dāru alkutubi al'ilmiyyati

al-shurufātu 'aliyyun judū'in) d.t. .(.al-tanmiyatu aliāqtiṣādiyyatu fī al-'ālami al'arabiyyi . dāru jalīsi al-zamāni.

al-shinqīṭiyyu muḥammadu a'aḥmada (2021). mushārakatu almar'a'ati almadaniyyati fī al-sha'ani al'āmmi fī 'ahdi al-nūbūwwati khaṭībati al-nisā'i a'asmā'a bintu yazīda bni al-sakani alanṣāriyyi namūdhajan jāmi'atu ṭaybatu

al-ṣabbānu raymā (2005). 'amalu almar'a'ati khārija almanzili bayna alwāqi'i wa-l-qarāri 'amalu almar'a'ati wa-l-'ā'astiqrāri al'usariyyu maṭba'atu almustaqbali

al-ṣiddīqiyyu salwā 'uthmāna w 'abdu al-salāmi hanā'u fāyiz (2012). khidmatu alfardi madākhilu – naẓariyyāti almaktabu aljāmi'iyyu alḥadīthu

al-ḍaḥayānu su'ūdun (2012). al'aynātu wa-l-mutaghyarātu jāmi'atu almaliki su'ūdin

'byd āmālu muḥammadi alḥasani w qrmy'u qamaru al-dīni 'alā w khyr abatsuām muḥammadi aḥmd mḥmd (2012). ta'līmu watamkīnu almar'a'ati wa-l-banāti wadawruhunna fiā al-tanmiyati alimstidāamti] risālatu dakkatwarāh jāmi'atay am durmin alislāmiyyati wshndī

al-'ryfy lṭyfa fatḥi Allāh wa-l-bkwsh muṣṭafā mḥmd (2021). dawru al-mr'a al-lybya fī al-tanmiyati almustadiā'āami mjla kulliyyati al-{dāb ṣfḥa http://41.208.72.142/bitstream/handle/1/1407/013.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

majlisi shu'ūni al'usrati (2020). tamma aliāstirdādu min majlisi shu'ūni al'usrati https://www.fac.gov.sa/web/secondary_dept/108

al-m'āny aljāmi'i (2022). ta'rīfu wa ma'nā almushārakati fī mu'jami alma'ānī aljāmi'i tamma

aliāstirdādu min https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9./

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%90%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9/ mktb al-’āmm al-mtḥda fī fyynā mktb al-’āmm al-mtḥda al-m‘ny bi-l-mkhdrāt wa-l-jryma (2018). astrātyjya almusāwāti byn al-jnsyn watamkīni al-mr’a fynā https://www.unodc.org/documents/Gender/Gender_Strategy_Arabic/Strategy_for_Gender_Equality_and_the_Empowerment_of_Women_-_ARABIC.pdf

munaẓẓamatu al‘amali al-dawliyyatu (2017). taḥqīqu almusāwāti bayna al-rajuli wa-l-mar’a’ati fī alminṭaqati al‘arabiyyati wasaṭa ‘ālami al‘amali almutaghayyiri munaẓẓamatu al‘amali al-dawliyyatu

mūsā najīb mūsā (2015). al‘ilāju fī khidmati alfardi attijāhāt ḥadīthatun dāru almasīrati lil-nashri wa-l-tawzī‘i wa-l-ṭibā‘ati

naṣrun khadījatu ḥusaynun w jādin ṣalāḥun w mlḥm firāsun (2018). alāaṣalā’uḥ alquānawniyyu wataḥqīqu almusāwāti bayna aljinsayni almajallatu al‘ālamiyyatu lil-dirāsāti alfiqhiyyati wa-l-’uṣūliyyati

alhaytiyyu maḥmūdu ’ibrāhīma (2019). mshāra almar’a’atu fī al-nafaqati mijallatu klya al-sharī‘ati wa-l-qānūni bitafahhanā al’a’ashrāfi-daqahaliyyatun 21(3)2343-2374 ،. https://doi.org/10.21608/jfslt.2019.61517

īkybydyā (2022). al’i‘lānu al‘ālamiyyu liḥuqūqi al’insāni tamma aliāstirdādu min https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A_%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

īkybydyā (2018). minhāju ‘amali byjyna tamma aliāstirdādu min https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%AC_%D8%B9%D9%85%D9%84_%D8%A8%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D9%86.

The Participation of Working Women Family Expenses and its Relationship to Gender Equity in Saudi Community

Haya Ali Almazyad[1]

Abstract:

The study aimed to identify the participation of working women in family expenses and its relationship to gender equity in the Saudi Community. Being descriptive and analytical, it applied the social survey methodology to a sample of 381 working women, most of whom were bachelor's graduates. The study found out that 75 % of the target population spent money on household items (at an average of 4.12), and that they were motivated by their sense of responsibility (at an average of 4.17). The highest impact of spending was the improvement of the quality of family life at an average of 3.85. The achievement of gender equality has shown the employer's commitment to granting maternity leave at an average of 4.17. The calculation of the Pearson correlation coefficient showed a statistically significant relationship at the level of 0.01 significance. The results have also shown the social effects of the participation of working women in family spending and gender equality in Saudi society. The study recommendations stressed the importance of holding educational sessions for the couple to introduce them to the different nature of social roles in the family owing to the participation of women in expenditures. The study suggests to the Ministry of Human Resources and Social Development the implementation of control measures on wages to raise the bar of gender equality between men and women with similar jobs in Saudi society.

Keywords: Participation, Working Women, Expenses, Gender Equity.

(1) College of Social work – Princess Nourah Bint Abdulrahman University (Riyadh – K.S.A.)
haalmazyad@pnu.edu.sa